مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

عاصفة الحزم

التحالفات والأبعاد السياسية

الكتاب 118 أكتوبر (تشرين الأول) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

تقويم التحالفات شبه العسكرية: السعودية وباكستان أنموذجاً

راندا محمد عباس(*)

لم يمثل سقوط العاصمة اليمنية «صنعاء» بيد جماعة «أنصار الله» المعروفة باسم جماعة «الحوثي» نقطة تحول في الصراع الدائر في اليمن منذ اندلاع ثورة الشباب في 27 يناير (كانون الثاني) 2011 فقط، فمع اقتحام الحوثيين لدار الرئاسة في اليمن؛ أدركت الرياض وعواصم خليجية أخرى حجم التحولات التي طالت النظام الإقليمي.

(*) باحثة وأكاديمية سودانية متخصصة في الدراسات السياسية والاقتصادية.

الحدث كما الارتدادات الإقليمية التي أعقبته لا يمكن قراءته إلا ضمن سلسلة من التحولات التي طالت الإقليم منذ سقوط بغداد في أبريل (نيسان) 2003 وحتى الاتفاق النووي الإيراني. ضمن هذه القراءة نكون إزاء انتقال المواجهة السعودية-الإيرانية إلى مرحلة جديدة عنوانها الرئيس قرار سعودي بالتدخل مباشرة في اليمن بدلاً عن حلفاء قد لا يكون التعويل عليهم مجدياً بعد الآن، أو وكلاء لم يبرهنوا على فاعليتهم، وإعلان رسمي عن انضمام اليمن لساحات تلك المواجهة[1].

انطلقت «عاصفة الحزم» في 26 مارس (آذار) قبل أيام قليلة من توقيع الاتفاق الإطاري بين إيران والقوى الكبرى في لوزان بسويسرا، بما هو خطوة نحو الاتفاق النهائي، وعلى غرار أنماط التدخل العسكري المعاصرة، رتبت المملكة العربية السعودية سريعاً تحالفاً ضم دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان، وكلاً من مصر والأردن والمغرب والسودان، وأعلن سفيرها السابق في واشنطن ووزير خارجيتها حالياً عادل الجبير من واشنطن انطلاق العمليات العسكرية.

التحولات الإقليمية

في الفضاء الجيوسياسي الآخذ بالتشكل منذ 2003، برزت الجمهورية الإسلامية الإيرانية كلاعب استراتيجي مهم، يعتمد في تعزيز نفوذه على شبكة واسعة من الحلفاء والوكلاء. عندما انطلقت الثورة الإيرانية عام 1979، وشكلت تهديداً مفترضاً لجوارها الخليجي بسبب ما فُهم على أنه رغبة إيرانية بتصدير ثورتها إلى الجوار العربي، الذي كان محمياً إلى جانب الدعم الأمريكي بغطاء عراقي. ومنذ عام 2003 وجدت دول الخليج نفسها بلا غطاء في ظل حالة من الصراع على النفوذ تتعدد أطرافه الفاعلة. في رصده للمحددات التي تحكم النظام الإقليمي، لم يتردد الأمير تركي الفيصل في ملاحظة أن الصعود الإيراني هو الوجه الآخر لغياب العراق، ففي مداخلته بمؤتمر الأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي الذي عُقد في المنامة مطلع

(1) يجادل البعض بانضمام اليمن لساحات الصراع الإقليمي قبل اندلاع ثورات «الربيع العربي»، إذ درجت حكومة علي عبدالله صالح على اتهام إيران بدعم التمرد الحوثي في صعدة منذ اندلاعه في 2004، وادعت حكومة صالح في أكثر من مناسبة اعتراض شحنات أسلحة إيرانية مرسلة إلى اليمن، وفي المقابل تدخلت السعودية لتدعم حكومة علي عبدالله صالح، بل إنها دخلت في مواجهة عسكرية مباشرة ضد الحوثيين خلال الفترة (2009 – 2010).

عام 2012، لفت الفيصل النظر إلى أن «العراق كان فاعلاً رئيساً في معادلة التوازن الإقليمي، لكن إخراجه منها بسبب الغزو الأمريكي الخاطئ له، أخل بهذه المعادلة الضرورية لاستقرار الوضع الإقليمي، متيحاً لإيران فرصة الشعور بالتفوق»[2].

منذ ذلك التاريخ مثلت طموحات إيران الإقليمية مبعث قلق للسعودية، وبدرجات متباينة لدول الخليج الأخرى. وتعاظمت الهواجس السعودية بعد أن تركت واشنطن العراق يسقط في دائرة النفوذ الإيراني إثر قرارها الانسحاب منه عام 2011. مع اندلاع الأزمة في سوريا بدت الرياض مصممةً على منع تكرار خطئها في العراق، وترك سوريا تسقط كلياً في دائرة النفوذ الإيراني[3]. لكن تطورات النزاع في سوريا وتردد الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات عسكرية لصالح وكلاء السعودية، ثم التدخل الروسي أدى إلى إضعاف المساعي السعودية الهادفة إلى عزل إيران. ومع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وسيطرته على مناطق واسعة في العراق وسوريا صيف عام 2014، بدت «واشنطن» مهتمة بمواجهة العدو الجديد أكثر من اهتمامها بمواجهة تمدد إيران الإقليمي، بل على العكس، بدأت بعض الدوائر في واشنطن تنظر إلى الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية» بوصفها نقطة التقاء في المصالح مع إيران. ثم أخذت تنظر إلى حلفاء إيران بوصفهم لاعبين محتملين في الحرب على «داعش».

بينما ظلت رؤية السعودية بأن إيران هي المصدر الأكبر لتهديد أمن المنطقة واستقرارها، وبأن الأولوية ينبغي أن تكون للتصدي لأنشطتها وأنشطة وكلائها المزعزعة للاستقرار، فإن المقاربة الأمريكية تأسست على جملة بسيطة: «داعش هي العدو» لذلك بدأت تسعى إلى دمج إيران في قضايا المنطقة كطرف فاعل ومؤثر، بعد توقيع اتفاق معها، سُويت من خلاله مسألة ملفها النووي، ومثلت تحولاً أمريكياً عن

(2) عبدالباري، عطوان، ندم سعودي متأخر جداً، صحيفة القدس العربي، 20 يناير (كانون الثاني) 2012، على الرابط المختصر التالي:
http://soo.gd/dSsJ

(3) وحدة تحليل السياسات، التقارب السعودي- التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل (نيسان) 2016، ص4، على الرابط المختصر التالي:
http://soo.gd/DkLv

سياسة احتواء إيران ومحاصرتها[4].

الجدير بالذكر تصريح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في قمة «كامب ديفيد» التي جمعته في ربيع 2015 مع زعماء الدول الخليجية إذ قال: «دعوني أكن واضحاً جداً هنا، الغرض من أي تعاون استراتيجي ليس إدامة مواجهة طويلة مع إيران أو حتى تهميشها» وقد رفضت إدارة أوباما مطالب بعض الدول الخليجية القلقة حينها من احتمالات توقيع اتفاق مع إيران بتوقيع اتفاقية دفاع مشتركة، مكتفيةً بعرض وضع حليف رئيس من خارج الناتو، وهو ما قد يؤهلها للحصول على مساعدات وتدريبات متاحة فقط لأعضاء الناتو، لكنها لا تصل إلى حد الدفاع المشترك[5].

بدا واضحاً خلال الأزمة في سوريا، أو لاحقاً في اليمن[6]، أن الولايات المتحدة بدأت تفتعل مقاربة تعتمد حداً أدنى من التدخل، وأنها بدأت بالفعل إعادة تعريف مصالحها وربما شركائها في المنطقة، فهي تبدو أقل مراعاة لحساسيات حليفها السعودي، الذي مثلت معادلة الأمن مقابل النفط حجر الزاوية في العلاقة معه، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[7]. سياسة واشنطن الجديدة غذت قناعة سعودية بأنه لم يعد ممكناً الاستمرار في الاعتماد على واشنطن ضد ما تعتبره سياسات إيرانية مزعزعة للاستقرار في المنطقة. كانت صحيفة «واشنطن بوست» قد نقلت تصريحاً

(4) يمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 14 يوليو (تموز) 2015 بين إيران ومجموعة (5+1) المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، ثم اتفاق الإطار في لوزان (سويسرا) في أبريل (نيسان) 2015، وكما في اتفاق الإطار يقوم الاتفاق النهائي الذي ضم (159) صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساسية وخمسة ملاحق تقنية على رفع العقوبات الدولية عن إيران، مقابل تقييد برنامجها النووي. لمزيد من التفاصيل حول الاتفاق انظر: وحدة تحليل السياسات، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو (تموز) 2015، على الرابط المختصر التالي:

http://soo.gd/VyyZ

(5) أسامة، أبو أرشيد، الخلاف الأمريكي- السعودي والعلاقة مع إيران، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير (كانون الثاني) 2016، ص5، على الرابط المختصر التالي:

http://soo.gd/rilV

(6) شواغل الولايات المتحدة بخصوص اليمن تتجاوز ديناميات الصراع على النفوذ في الإقليم الذي يشغل الرياض خصوصاً، للتفكير في تبعات استيلاء الحوثيين على الساحل الغربي لليمن على مضيق باب المندب، إضافة إلى هاجس مجهوداتها للقضاء على القاعدة في شبه جزيرة العرب، وإن كانت تلك الأوضاع ستسمح للقاعدة هناك بالتمدد أكثر، وهي التي تعتبرها واشنطن فرع القاعدة الأخطر على الإطلاق.

(7) وحدة تحليل السياسات، التقارب السعودي- التركي.. الخلفيات.. الدوافع والآفاق، ص3.

لشخص وصفته بأنه قريب من دوائر صنع القرار في المملكة، صاغ موقف بلاده على النحو التالي: «لقد طفح الكيل، مرة بعد أخرى تبدي إيران عدم اكتراثها بالغرب، وهي تواصل رعاية الإرهاب وإطلاق الصواريخ البالستية، ولا أحد يحرك ساكناً إزاء ذلك (...) في كل مرة يفعل الإيرانيون شئياً تتراجع الولايات المتحدة»[8].

في ظل اهتزاز الثقة السعودية بالسياسات الأمريكية، بدا من الصعب مواجهة إيران واحتواء نفوذها المتصاعد إقليمياً دون إنجاز تحالفات مع قوى أخرى، وتأخذ فيها السعودية زمام المبادرة، ومع تصدع النظام العربي، واتضاح عجز مصر عن أداء دور يبرز ثقلها الإقليمي، في ظل أزماتها الداخلية المركبة، كان لا بد من البحث عن حليف آخر تتحقق فيه مجموعة شروط، الحليف المفترض يجب أولاً أن يكون دولة إسلامية «سنية»، فالرياض لم تنس بعد الاحتجاجات ضد تحالفها مع الولايات المتحدة ضد العراق في تسعينيات القرن العشرين، وصعود المعارضة «الصحوية» التي شكلت –آنذاك– تحدياً كبيراً لشرعية النظام، فقد شككت الصحوة بوضوح في مؤهلات النظام الإسلامية، وطرحت نفسها مدافعاً أكثر شرعية عن بلاد الحرمين، وبات النظام متهماً بخيانة الأمة، فأنّى يمكن للملك التطلع إلى الاضطلاع بدور محرر أراضي المسلمين، إذا كانت بلاده تعج بالجنود الأمريكيين؟[9].

كما يجنب التحالف مع دول إسلامية الرياض مُزايدات من مكونات مجالها الديني، فإنه يعزز الصورة التي تشغلها السعودية ضمن مواجهتها مع إيران كـ«حامية» السنة في العالم وكـ«مركز» لإسلام سني مواجه لإسلام شيعي تتزعمه إيران، هذا المعطى تحديداً تزداد أهميته مع صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي دخل بإعلانه «الخلافة» في صراع حاد مع السعودية على شرعية تمثيل الإسلام السني.

ثمة معيار ثالث ينبغي توافره أيضاً، فإذا كان انضمام دول كـ«السودان» أو «المغرب» إلى السعودية في حربها في اليمن يضيف بُعداً رمزياً للتحالف، فإن الأخيرة تبقى في حاجة إلى حليف لديه قوى عسكرية يمكن معها موازنة قوة إيران ووكلائها،

(8) أسامة أبو أرشيد، مرجع سابق، ص4.

(9) توماس، هيغهامر، الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ترجمة أمين الأيوبي، ط 1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص56.

هذه الشروط مجتمعة تنطبق بشكل خاص على دولتين فقط هما تركيا وباكستان. على الرغم من التقارب بين تركيا والسعودية بخصوص الملف السوري، فإن ذلك التقارب لا يغطي على تباينات كبيرة بين الرياض وأنقرة، فللأخيرة مشروعها الخاص للهيمنة على الإقليم، والمعتمد على حركات الإسلام السياسي، كما أن لديها مشاكلها الخاصة التي أنتجها الوضع السوري، والمتمثلة في صعود الجماعات الكردية بدعم أمريكي وغربي[10] عموماً، مما سيدفعها لتجنب أية مواجهة مع إيران.

الخيار الوحيد المتبقي هو «باكستان» فهي تمتلك قوة عسكرية كبيرة، وخاضت ثلاث حروب كبيرة، وتمتلك خبرة واسعة في حرب العصابات، وفي القتال ضمن تضاريس جبلية وعرة، كما أن السعودية وباكستان يرتبطان بعلاقات تعد من بين الأوثق على مستوى المنطقة، واختبرت على مدى عقود طويلة، فباكستان تلقت باستمرار مساعدات سخية من السعودية في كل الفترات التي واجهت فيها الأولى أزمات اقتصادية أو ضغوطات خارجية، وفي المقابل ردت باكستان هذه الخدمات عبر توسيع مساعداتها الأمنية للسعودية في مناسبات عديدة[11].

يبدو أن شروط التحالف بين باكستان والسعودية قائمة ومكتملة، لكن ذاك ليس هو ما يخبرنا به رفض باكستان تقديم المساعدة العسكرية للسعودية، عندما رفض برلمانها في 10 أبريل (نيسان) 2015 إرسال قوات إلى اليمن. وذلك الرفض يتأسس على جملة من الأسباب تدفع جميعها باكستان بعيداً من السعودية، وباتجاه اقتراب في السياسة الخارجية يركز على استقرارها أولاً، واتباعها لسياسات صديقة في التعامل مع جوارها، وتوجهها نحو لاعبين يزداد انخراطهم في جنوب آسيا. ربما هذه الأسباب هي التي اعترضت انخراط باكستان في تحالف مع السعودية على النحو الذي تتصوره الأخيرة -على الأقل- في المدى المنظور، وهو ما سيكون على الدراسة

(10) القدس العربي، أردوغان يدين الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، 28 مايو (أيار) 2016، على الرابط التالي:

http://www.alquds.co.uk/?p=541300

(11) رسول، بخش ريس، موقف باكستان من عاصفة الحزم: الأسباب والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 16 أبريل (نيسان) 2015، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/2015416105117960316.html

محاولة البرهنة عليه، بعد أن تتوقف لتدلي ببعض الملاحظات ذات الطابع النظري.

التحالفات في السياسة الدولية

التحالفات الدولية قديمة، كانت قبل ظهور الدولة الحديثة واستمرت بعدها. وهي في أبسط معانيها: السعي بين كيانين –دول أو شركات أوغيرهما– أو أكثر لتكوين علاقة تكاملية تبادلية، الهدف منها الإفادة من الموارد المشتركة، أي إحلال التعاون بدلاً من التنافس للسيطرة على المخاطر والمشاركة في الأرباح والمنافع والمكاسب. وهذا ما يُمكن أن نسميه بلغة اليوم تحالفاً استراتيجياً، ويفترض أن تكون نتيجته (win to win) أي: الكل رابح وليس هناك خاسر في أي من الفرقاء المتحالفين.

وتُعتبر التحالفات العسكرية هي الأكثر شيوعاً بين الكيانات البشرية، وقد عرفتها البشرية منذ أمد بعيد، فهي السابقة لأي تحالفات أخرى؛ لأن دفع المضار مقدم دوماً على جلب المصالح، وشهدت الدول الحديثة المعاهدات العسكرية الدفاعية، ثم تلتها المعاهدات الهجومية بحجة الهجوم نفسه، ثم التحالف الحربي الكامل، فالتحالف العسكري مثله مثل التحالف الاستراتيجي، يهدف إلى إنهاء التنافس العسكري بين الكيانات المتحالفة، ثم تكاملها لجلب المنفعة، أي الانتصار وتجنب الخسارة أي الهزيمة، وقد يكون الحلف العسكري لهدف عسكري واحد، أو لمدة زمنية محددة، أو يكون لمواجهة أخطار مستقبلية. وفي كل الأحوال، لا يوجد تحالف عسكري مؤبد، وإن طال أمد الحلف[12].

الحربان الكونيتان الكبريان، الأولى «يوليو (تموز) 1914/ نوفمبر (تشرين الثاني) 1919» والثانية «سبتمبر (أيلول) 1939/ سبتمبر (أيلول) 1945» قامتا على تحالف دولي كبير، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر أكبر حلفين استراتيجيين شهدهما العصر الحديث، وهما: حلف شمال الأطلنطي (الناتو) وحلف (وارسو)، فالأول جمع الدول الغربية ذات التوجه الرأسمالي بقيادة أمريكا، والثاني جمع الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، وامتلك الحلفان قوة عسكرية ضاربة، كللها

(12) أحمد، السيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة، دار النهضة، الطبعة الثالثة، 2000، ص57.

السلاح النووي. ولم تحدث مواجهة عسكرية مباشرة بين الحلفين لتوازن الرعب بينهما، ولكن حدثت حروب عدة غير مباشرة في فترة الحرب الباردة (1945-1991) التي انتهت بنهاية حلف (وارسو) وبقاء حلف (الناتو) الذي ما زال فاعلاً حتى اليوم[13].

أما على مستوى المنطقة العربية، فقد شهدت تحالفاً دولياً ضد العراق عندما غزت الكويت (1990-1991) تقدمته أمريكا وحلف الناتو وعدد من الدول العربية وعلى رأسها السعودية، ثم بقية دول الخليج ومصر وسوريا وباكستان، ودول أخرى، وقد انتهت الحرب بهزيمة العراق وتغيير نظام الحكم فيها، ثم حدث في المنطقة ما اصطلح على تسميته بـ«الربيع العربي» وما أفرزه من متغيرات سياسية، لعل أهمها الحروب التي اشتعلت في سوريا وليبيا واليمن، فنشطت حركة التحالفات العسكرية، فتدخل الناتو في ليبيا. أما في سوريا فقد احتمى نظام بشار الأسد بحلف عسكري مكون من روسيا وإيران وحزب الله، مع دعم عراقي، ثم ظهر التحالف الدولي ضد دولة الخلافة الإسلامية «داعش» فيما اصطلح عليه بـ«الحرب ضد الإرهاب».

العلاقات السعودية- الباكستانية

احتفظت المملكة العربية السعودية وباكستان بعلاقات سياسية وصلات عسكرية وثيقة، منذ استقلال باكستان في 14 أغسطس (آب) 1947. فقد أسستا لعلاقات دبلوماسية بعد ذلك بفترة وجيزة، وفي 1951 وقع الطرفان «اتفاقية صداقة» وضعت الأساس لتبادل واسع في المجالات الاقتصادية والعسكرية خلال العقود القادمة. وفي يونيو (حزيران) 1954 كان الملك سعود قد عبر في رسالته لرئيس الوزراء الباكستاني غلام محمد عمّا ستصبح عليه محددات العلاقة من ذاك التاريخ فلاحقاً: «سنكون بلا شك سعداء إذا أصبحت باكستان أقوى، قوة باكستان هي قوتنا (...) إذا هاجم اليهود الأراضي المقدسة ستكون باكستان في مقدمة المدافعين عن الحرمين كما وعدت»[14].

(13) إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط 1، 1991، ص341.

(14) Khushboo Ahmad & Muhammad Faisal, Pakistan-Saudi Arabia Strategic Relations: An Assess-

منذ 1960 قربت مجموعة تطورات وأحداث بين باكستان والسعودية، منها حرب باكستان والهند 1965، وحرب يونيو (حزيران) 1967، وحرب باكستان الثالثة في 1971، والاجتياح السوفيتي لأفغانستان، وحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988)، ثم اجتياح العراق للكويت في 1990 وحرب الخليج الثانية 1991، كل تلك الأحداث افتتحت دائماً مسارات جديدة للعلاقات بين الطرفين.

عندما اندلعت حرب 1965 بين باكستان والهند، كانت السعودية في طليعة الدول الداعمة لباكستان. وأكد بيان مشترك على «الحق في تقرير المصير لسكان جامو وكشمير طبقاً لقرارات الأمم المتحدة». وفي تلك الظروف بالذات جرت مناقشة عقد أول قمة إسلامية لدعم إسلام آباد. بعد حرب الأيام الستة في يونيو (حزيران) 1967، وانكسار الجيوش العربية، زار وفد سعودي برئاسة وزير الدفاع السعودي باكستان، وبعد محادثات مطولة توصلت السعودية إلى اتفاق للتعاون مع باكستان في مجالات الطيران العسكري والمدني، ركز الاتفاق على التدريب وتبادل المستشارين العسكريين، منذ ذلك التاريخ ظلت مراكز التدريب العسكرية الباكستانية مفتوحة لعناصر القوات الجوية السعودية، وبحسب بعض الإحصاءات فإن أكثر من (8255) عنصراً من القوات السعودية تلقوا تدريبات في باكستان[15]. اعتباراً من بداية السبعينيات تمركزت وحدات عسكرية باكستانية في مواقع مختلفة في السعودية، وهو التمركز الذي زاد خلال الثمانينيات بعد أن تم توقيع بروتوكول إضافي، سمح بنشر حوالي (20000) جندي باكستاني على الأراضي السعودية. وفيما تمركزت بعض الوحدات في «تبوك» و«خميس مشيط»، جرى نشر معظم الوحدات في المنطقة الشرقية، حيث تتركز حقول البترول[16].

ment, Center for International Strategic Studies, Pakistan, 2016,p24.
http://ciss.org.pk/?s=Pakistan-Saudi+Arabia+Strategic+Relations%3A+An+Assessment

(15) Khushboo Ahmad & Muhammad Faisal, Pakistan-Saudi Arabia Strategic Relations: An Assessment, p29.

(16) Safdar Sial, Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations, The Norwegian Peacebuilding Resource Centre, Report, October 2015,p1 on:
http://www.peacebuilding.no/Regions/Asia/Pakistan/Publications/Emerging-dynamics-in-Pakistani-Saudi-relations

في مقابل المساعدات العسكرية التي قدمتها باكستان للسعودية، فقد حصلت دائماً على مساعدات مالية كبيرة. ففي 1998 عندما فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية على باكستان بسبب تجربتها النووية، تدخلت السعودية لتوفير بترول مجاني لباكستان، واستمرت تقدمه لمدة أربع سنوات، حيث وفرت (80000) برميل يومياً لمدة عامين، ثم (40000) برميل في العامين اللاحقين بقيمة إجمالية (3,4) مليارات دولار، وما نسبته (23٪) من احتياجات باكستان النفطية[17]. ولقد استثمرت السعودية منذ بداية الثمانينيات في تعزيز حضورها في الأوساط الدينية في باكستان، فأنفقت بسخاء لتمويل أنشطة دينية شملت بناء مساجد، ورحلات حج مجانية، وتوفير منح للطلاب الباكستانيين في مؤسسات التعليم الديني السعودية[18]. وفي 2009 أودعت السعودية (200) مليون دولار في بنك باكستان المركزي لدعم «الروبية» الباكستانية، وفي مارس (آذار) 2014 أودعت السعودية مجدداً (1,5) مليار دولار للغرض ذاته، وعندما تجاوز سعر البترول (140) دولاراً للبرميل، قدمت السعودية مبلغ (300) مليون دولار لدعم الموازنة الباكستانية. التبادل التجاري بين البلدين يتجاوز (4) مليارات دولار، فيما يصل حجم العمالة الباكستانية في السعودية إلى حوالي (1,5) مليون عامل تقدر تحويلاتهم بـ(3) مليارات دولار سنوياً[19]. فيما أشارت بعض الدراسات إلى أن تحويلات هولاء بلغت عام 2013 حوالي (3,8) مليارات دولار، وهو رقم حقق معدل نمو بلغ (24٪) خلال العقد الماضي[20].

كما أسلفنا، فقد احتفظت السعودية بعلاقات جيدة مع القيادات الباكستانية، سواء القيادات السياسية أم العسكرية، فآصف زرداري ربما كان هو الاستثناء الوحيد

---

(17) Aftab Alam, Mohammad Almotairi, Kamisan Gaadar, Omair Mujahid Malik, An Economic Analysis of Pak–Saudi Trade Relation Between 2000 and 2011, American Journal of Research Communication,p216, on:
www.usa-journals.com/wp-content/uploads/2013/04/Alam_Vol15.pdf

(18) Hassan Abbas, Shiism and Sectarian Conflict in Pakistan: Identity Politics, Iranian Influence, and Tit-for-Tat Violence, Combating Terrorism Center, West Point, Occasional Paper Series, September 22, 2010, on:
https://www.ctc.usma.edu/posts/shiism-and-sectarian-conflict-in-pakistan

(19) Yoel Guzansky, Pakistan and Saudi Arabia:How Special are the «Special Relations, The Institute for National Security Studies, INSS Insight No. 797, February 16, 2016 p2, on:
http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=11441

(20) رسول، بخش ريس، موقف باكستان من عاصفة الحزم، الأسباب والتداعيات، مرجع سابق، ص5.

في الفترات الأخيرة[21]. ويمكن أن يعد نواز شريف مثالاً بارزاً في هذا الخصوص، فالسعودية لم تتوسط فقط في عقد صفقة بينه وبين برويز مشرف الذي أضحى الحاكم العسكري لباكستان في 1998 من أجل إطلاق سراح نواز شريف، ولكنها استضافته وعائلته حتى عام 2007 [22]، عندما تدخلت مرة أخرى ليسمح له بالعودة.

في حقبة ما بعد «الربيع العربي» استمر التقارب الباكستاني- السعودي، ففي مارس (آذار) 2011 أوفد الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأمير بندر بن سلطان، وأكدت باكستان للموفد السعودي أنها تدعم الرؤية السعودية في استقرار المنطقة، وضرورة استقرار الوضع في البحرين تحديداً، وأمدت باكستان الرياض بـ(2500) من العناصر العسكرية المتقاعدة لدعم الأجهزة الأمنية في البحرين[23].

وفي فبراير (شباط) 2014 أثناء زيارة ولي العهد –آنذاك- سلمان بن عبدالعزيز إلى باكستان، أعلنت إسلام آباد مشاطرتها الرياض موقفها تجاه الأزمة في سوريا، والمتمثلة بضرورة تشكيل حكومة انتقالية. كما أشارت بعض التقارير إلى أن السعودية طلبت من باكستان تزويد المجموعات الحليفة لها في سوريا بصواريخ مضادة للطائرات وأخرى مضادة للدروع، وهو ما نفته باكستان لاحقاً [24]. بدا حينئذ أن باكستان قد غادرت بذلك الإعلان المشترك إلى موقف الحياد الذي ظلت تتبعه منذ انفجار الأحداث في سوريا، وأنها بصدد اتخاذ موقف لمصلحة حليفتها السعودية يتجاهل مواقف قوى دولية كروسيا والصين، ويتعارض مع موقف جارتها إيران. لكن، وفيما يبدو كخطوات لتدارك الإعلان السابق، اتخذت باكستان خطوتين خفضتا -إلى حد كبير- من تداعيات موقفها ذاك؛ بدايةً عقدت الحكومة اجتماعاً للدبلوماسيين الباكستانيين العاملين في الشرق الأوسط والخليج، وفي 6 مايو (أيار) 2014 أخبر

(21) مرت العلاقات بفترة من التوتر خلال الأعوام (2008–2013) في مرحلة تشكيل حزب الشعب للحكومة في باكستان، وتولي آصف زرداري لرئاسة الوزراء بسبب اشتباه السعودية في أن زرداري يتصرف بوحي من خلفياته الشيعية.

(22) إبعاد نواز شريف وعائلته إلى السعودية، موقع الجزيرة نت، 10 ديسمبر (كانون الأول) 2000، على الرابط المختصر التالي:
http://soo.gd/ezMY

(23) Mujib Mashal, Pakistani troops aid Bahrain's crackdown, 30 July 2011, Aljazeera, on:
http://soo.gd/yu0D

(24) باكستان تنفي بيع صواريخ متطورة للجيش الحر بصفقة مع السعودية، CCN بالعربية، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/26/pakistan-saudi-syria-russia

رئيس الوزراء المشاركين بأن باكستان بصدد الاحتفاظ بسياستها المحايدة، والعازفة عن التدخل في قضايا الشرق الأوسط، قبل أن يزور نواز شريف طهران في 11 مايو (أيار) 2014، ليعلن من هناك أنه «في طهران لفتح صفحة جديدة في العلاقات الباكستانية- الإيرانية»[25]. كانت هذه الخطوات إعلاناً مبكراً عن موقف باكستان اللاحق، الرافض وإن كان بلباقة[26].

أما عن طلب السعودية من باكستان الانضمام لتحالفها ضد الحوثيين ودعم التحالف، فبالرغم من الجهود المكثفة والدبلوماسية عامة التي بذلتها الرياض، لم تتمكن في الأخير من الحصول على موافقة باكستان على المشاركة[27].

ثمة جملة من الأسباب حكمت قرار البرلمان الباكستاني حسب ما تروجه الآلة الإعلامية الإيرانية:

أولاً: عدم رغبة باكستان بالتورط ضمن مواجهة متصاعدة بين السعودية وإيران، في وقت بدأت فيه الأوضاع في باكستان بالاستقرار نسبياً، بعد أكثر من عقد من العنف. وإن تحريك قوات إلى منطقة الشرق الأوسط يُعد في نظر مناهضي التدخل الباكستاني خطأً استراتيجياً، فحوالي ثلث الجيش في وضعية قتالية على الحدود الأفغانية، وجزء كبير من وحداته منتشر على الحدود مع الهند في حدود باكستان الشرقية، فيما تنخرط وحداته الأخرى في أنشطة عسكرية متعلقة بمكافحة الجماعات الراديكالية. ضمن وجهة النظر هذه، فضلت باكستان ادعاء على الحياد

(25) I am here to open a new page in Pak-Iran relationships: Nawaz, The Express Tribune, Pakistan, May 11, 2014, on:
http://tribune.com.pk/story/707051/nawaz-visits-iran-amid-tensions/

(26) حاولت حكومة نواز شريف من خلال إحالتها القضية إلى البرلمان أن تظهر لحليفها السعودي عدم قدرتها على تحقيق إجماع لتلبية طلب الدعم العسكري.

(27) معظم الأحزاب الباكستانية والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام عارضت إرسال جنود باكستانيين إلى اليمن، حتى قبل جلسة البرلمان، لنتذكر أن باكستان تعرف أكثر من غيرها أن إرسال القوات العسكرية إلى أي بلد يعد أسهل من إخراجها من هناك، فهي قد شاركت في تحالف دولي لمحاربة الاتحاد السوفيتي في الثمانينيات، وبعدها بعقد دعمت الولايات المتحدة لمحاربة نظام طالبان، راجع –مثلاً– تصريحات عمران خان للصحف الباكستانية، على الرابط التالي:
http://en.dailypakistan.com.pk/pakistan/pakistan-mustnt-be-part-of-yemen-war-pti

للتركيز أكثر على أمنها القومي[28]. كما يبدو أن عديداً من جولات الصراع في أفغانستان، وتدخل باكستان المباشر وغير المباشر لأكثر من ثلاث عقود، قد أخذت تشكل اقتراباً جيوسياسياً جديداً يركز على أن على باكستان أن تسوي ما يهدد أمنها، وأن السلام والاستقرار والأمن على مستوى الإقليم والعلاقات الجيدة مع دول الجوار، هو ما سيفيد باكستان بقدر ما يمكن لغيابه أن يضرها[29].

ثانياً: الخوف من احتمالات تفجر العنف الطائفي، فالخشية من هذا السيناريو واحتمالات انفجار عنف شيعي- سني، بوتائر أكثر كثافة من ذاك الذي شهدته باكستان سابقاً، وربما بأكثر مما تستطيع احتماله. المعطى الأول الذي يجب استصحابه هنا، هو أن باكستان هي موطن ثاني أكبر المجتمعات الشيعية في العالم، والدولة الوحيدة التي تضم عدداً أكبر من الشيعة هي جارة باكستان الغربية: إيران. ويُقدر عدد الشيعة الباكستانيين بحوالي ثلاثين مليوناً، يشكلون ما نسبته (20٪) من جملة سكان باكستان البالغ عددهم (170) مليون نسمة.

وقد أصبح الشيعة الباكستانيون الذين بلورت الثورة في إيران هويتهم الخاصة، أكثر مركزية وعقائدية وأكثر اندماجاً في المجتمع الشيعي العالمي، وبتعبير آخر: صاروا أكثر «إيرانية»، وبدأ ترديد شعارات الثورة الإيرانية في مساجد الشيعة، مع توزيع ملصقات تظهر عليها صورة الخميني، وبدأ التحول إلى تقليده، بعد أن كان شيعة باكستان -في معظمهم- يقلدون آية الله الخوي في النجف[30].

(28) Abdul Basit, Pakistan & the Yemen War: Perils of Joining the Saudi-led Coalition, Rajaratnam School of International Studies, No. 084 – 8 April 2015, p2, on: http://soo.gd/qZNT

(29) رسول، بخش ريس، موقف باكستان من عاصفة الحزم: الأسباب والتداعيات، مرجع سابق، ص3.

(30) وفرت طهران أيضاً مئات الفرص أمام الباكستانيين لمتابعة دراستهم الدينية في قم والمراكز الدينية في إيران. وتشير بعض التقديرات إلى أنه ومنذ عام 1979 حتى عام 2010 وصل إلى حوالي (4000) شيعي باكستاني تلقوا تعليمهم في الحوزات الإيرانية في «قم» و«مشهد» و«أصفهان» حيث تم تقديمهم إلى مفهوم ولاية الفقيه، وهو المفهوم المركزي في الثورة الإيرانية. لمزيد من التفاصيل راجع: Hassan Abbas, Shiism and Sectarian Conflict in Pakistan: P 29.

بموازاة تلك التحولات في أوساط الشيعة، كان السنة يرتبطون أكثر بالشرق الأوسط وبالنسخة السلفية من الإسلام، بسبب الهجرة الواسعة للعمالة الباكستانية إلى السعودية والخليج، والدعم الكبير الذي وفرته السعودية للمدارس الدينية، كما بسبب تحول باكستان إلى قاعدة لما عرف بـ«المجاهدين العرب».

في المحصلة، انحدرت الأوضاع إلى مواجهات بين تنظيمات سنية وأخرى شيعية، وتحولت باكستان إلى مسرح لحرب بالوكالة بين إيران والسعودية خلال الثمانينيات وصولاً إلى تسعينيات القرن العشرين؛ حيث وفر وصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان، والذين حظوا بدعم من الرياض التي لعبت دوراً موحداً للسنة، بهدف تطويق إيران بنظامين حليفين. في المقابل نشطت إيران في تأسيس وتمويل ميليشيات شيعية، فـ«جيش محمد» –مثلاً– تلقى دعماً حيوياً من إيران خصوصاً بعد اغتيال القنصل الإيراني في لاهور في ديسمبر (كانون الأول) 1995، ومهاجمة المراكز الثقافية الإيرانية في المدينة ذاتها[31].

في السنوات الأخيرة، خصوصاً في مرحلة ما بعد برويز مشرف، الذي يقيم كثير من الشيعة فترته تقويماً إيجابياً، على الرغم من أن الهجمات ضدهم لم تتوقف تماماً، لكنهم يقدرون محاربته لتنظيمات سنية معروفة بأنشطتها المعادية للشيعة، كما في حالة هجوم الجيش على المسجد الأحمر في 2007 [32]. عادت إيران لتنشط مجدداً في تأسيس شبكات تابعة لها، ونشطت خصوصاً في أوساط الحلقة الأضعف في المكون الشيعي الباكستاني، وهي القبائل الشيعية في مناطق القبائل، حيث يتزايد نفوذ طالبان التي تستهدف الشيعة، وبين الشيعة الهزارة في إقليم بلوشستان[33].

---

(31) تؤكد الباحثة الفرنسية مريم أبو الذهب أن طهران توقفت عن دعم الميليشيات الشيعية في 1996؛ لأن سياسة تمويلها ورعايتها برهنت على قدرتها على إنتاج راديكالية طائفية نقيضة؛ ولأنها تخوفت من رد فعل الميليشيات السنية في الجزء الإيراني من «بلوشستان». كما أن تحالف الشمال المدعوم من إيران كان يقاتل طالبان، وأن القيادة الإيرانية ربما قدرت –آنذاك– أن التركيز على جبهة واحدة ضد باكستان يعد كافياً، انظر:

Hassan Abbas, Shiism and Sectarian Conflict in Pakistan: P39.

(32) عقبة، الأحمد، المسجد الأحمر .. فصول المواجهة الدامي، موقع الجزيرة نت، 11 يوليو (تموز) 2007، على الرابط المختصر التالي:
http://soo.gd/NAtO

(33) حول عمليات العنف ضد الشيعة انظر: تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش: نحن نسير لحتفنا: عمليات قتل الشيعة الهزارة في إقليم بلوشستان الباكستاني، على الرابط التالي:

https://www.hrw.org/ar/news/2014/07/02/254386

وتؤكد بعض التقارير أن أعداداً من شيعة منطقة القبائل قد انضمت إلى لواء «فاطميون» قبل أن تشكل لواء «زينبيون» الذي يقاتل إلى جانب النظام السوري تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني.

في ظل هذا التاريخ من العنف المتبادل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تتعزز وجهة النظر السابقة؛ بأن قرار التحالف مع السعودية يمكن أن ينتج –مباشرة– مزيداً من التوتر والحشد على أسس طائفية، وهو ما كانت مظاهره قد بدأت فعلاً في التظاهرات المؤيدة والمعارضة للتحالف مع السعودية، ففي حين تظاهرت جماعات مثل «أهل السنة والجماعة» التي تحظى برعاية سلفية دعماً للتحالف، تظاهرت المجموعات المدعومة إيرانياً كـ«مجلس وحدة المسلمين» ضد احتمال التحالف مع السعودية. وإذا كان الجيش قد حظي خلال السنوات الأخيرة بتعاطف واسع من المكون الشيعي، فإن الوضع لن يظل كذلك إذا تورط في حرب طرفها الآخر ينظر إليه على أنه «شيعي»، وإذا كانت ردود التنظيمات الشيعية على أعمال القتل والتفجير قد اتسمت –حتى الآن– بالمحدودية، فإن ذلك ربما لن يستمر في حال عودة مقاتليهم من سوريا بخبرات عسكرية أكبر، مع دعم إيراني لن تتردد طهران في تقديمه.

ثالثاً: حرص باكستان على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع جارتها الغربية، والتي تشاطرها (909) كلم من الحدود المشتركة، أو في الحد الأدنى حرصها على عدم الدخول مجدداً إلى قائمة أعداء إيران.

بشكل عام، يُمكن تقسيم العلاقات الإيرانية- الباكستانية إلى مرحلتين: ما قبل 1979 وما بعده، في المرحلة الأولى كانت الدولتان ضمن حلفاء الولايات المتحدة، وبعد 1979 تحولت طهران إلى سياسة خارجية متشددة ومعادية للولايات المتحدة، فيما صعدت باكستان في سلم حلفاء واشنطن. تاريخياً كانت إيران هي الدولة الأولى التي اعترفت بباكستان رسمياً بعد استقلالها عن الهند، وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1948. وفي 1950 كان شاه إيران محمد رضا بهلوي هو أول رئيس دولة يزور الدولة الوليدة. تعاظم الدعم الإيراني لباكستان خلال حرب 1965، فسمحت إيران للطائرات الباكستانية بالهبوط في إيران والتزود بالوقود، كما

تعاون الجيشان الإيراني والباكستاني في قمع حركة التمرد في «بلوشستان»[34].

أما الثورة الإيرانية والاجتياح السوفيتي، فكانا علامتين فارقتين في تاريخ العلاقات بين البلدين، وهما الحدثان اللذان حددا طبيعة علاقاتهما لأكثر من عقدين. لقد وضعا إيران وباكستان في موقعين مختلفين، بل متخالفين بعبارة أدق؛ فخلال الحرب في أفغانستان دعمت كل من إسلام آباد وطهران مجاهديهما المفضلين. مع وصول طالبان إلى السلطة شهدت العلاقات توتراً غير مسبوق، وهي الحركة ذات الأيديولوجيا المعادية للشيعة، والتي تعاملت مع إيران كدولة عدو، خاصة مع دعم الأخيرة تحالف الشمال، وارتباطها بعلاقات جيدة مع خصوم طالبان من «الطاجيك» و«الأوزبك» والشيعة من «الهزارة». وكما أن العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة، وبين باكستان والسعودية، أثرت سلباً على العلاقات الباكستانية- الإيرانية، فإن علاقات إيران والهند لم تقف بعيدة عن معوقات العلاقة، فقد طورت إيران علاقات استراتيجية مع الهند، متجاهلةً القلق الباكستاني[35]. منذ 2001 تاريخ الإطاحة بطالبان، تسود حالة من السلام البارد العلاقات بين الدولتين اللتين تحاولان إدارة علاقات عادية، بالرغم من عدد من الهواجس الإيرانية بشأن أمن الحدود[36]، وعلاقات باكستان مع السعودية.

ضمن العلاقات الباكستانية- الإيرانية يبرز موضوع خط أنابيب الغاز الذي تم التوقيع على الاتفاق الخاص به في 2009، وجرى استكمال الملاحق القانونية للاتفاق في 2010، وبحسب الاتفاق كان من المفترض استكمال المشروع في 2014، وبحسب الاتفاق تصدر إيران (8) مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً إلى باكستان عبر أنبوب يبدأ من حقل «بارس» في جنوب غرب إيران إلى منطقة «نواب شاه» بالقرب من كراتشي على الساحل الجنوبي الشرقي لباكستان، ماراً بأراضي ولايتي السند

(34) فاطمة، الصمادي، باكستان وإيران: مصالح متشابكة وعلاقات متغيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 يناير (كانون الثاني) 2015، ص3 ، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511212137149534.html

(35) المرجع السابق، ص4.

(36) في أبريل (نيسان) 2015، قتل (8) من حرس الحدود الإيراني على يد تنظيم «جيش العدل» الذي يتمركز داخل الأراضي الباكستانية، وتصر إيران على أن على باكستان أن تبذل مجهوداً إضافياً في ضبط الحدود. حول تلك العملية انظر:
http://soo.gd/e5oe

وبلوشستان[37]. منذ توقيع الاتفاق يواجه الإلحاح الإيراني بضرورة إكمال المشروع باستجابة فاترة من الجانب الباكستاني، وهو ما يرجع بشكل رئيس إلى ضغوط خارجية، من بينها ضغوط سعودية لعبت دوراً كبيراً في تعطيل المشروع. في مارس (آذار) 2013 أعلن الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد ورئيس الوزراء الباكستاني –آنذاك– آصف زرداري إعادة إحياء المشروع، وانطلاق العمل في (780) كلم من الأنبوب داخل الأراضي الباكستانية، بعد أن كانت إيران قد أكملت (1220) كلم من الأنبوب داخل أراضيها، وبسبب هشاشة الأوضاع الاقتصادية وفرت إيران لباكستان قرضاً بقيمة (500) مليون دولار من جملة (1,5) مليار دولار هي تكلفة الشق الباكستاني.

(37) Muhammad Salman Khan, The Saudi Factor in Pakistan-Iran Relations, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 4, No. 4, Winter 2014, p 37, on:
http://soo.gd/LRhX

على الرغم من أن نواز شريف بعد وصوله إلى السلطة في مايو (أيار) 2013 أعلن أنه سيعمل على إكمال المشروع، لكن حكومته لم تدرج المشروع ضمن ميزانية عام (2013–2014) قبل أن تعلن أنها لن تكون قادرة على إكمال المشروع في ديسمبر (كانون الأول) 2014 بسبب العقوبات الدولية على إيران، على أساس أن المتعهدين الدوليين ليسوا مستعدين للعمل في المشروع. فيما أشارت تقارير إلى أن الإدارة الجديدة تعرضت لضغوط من الولايات المتحدة التي تخشى من انضمام الصين للمشروع.

أثناء زيارة نواز شريف إلى إيران، كان المرشد الأعلى آية الله خامنئي قد دعاه لعدم انتظار الإذن من حكومات دول أخرى لتحسين علاقات بلاده مع إيران، في إشارة لمشروع أنبوب الغاز[38].

راهناً، فإن رفع العقوبات عن إيران بعد اتفاقها النووي مع الغرب، يمكن أن يفتح الطريق أمام تعاون إيراني- باكستاني في مجالات الطاقة بشكل عام، وفي أنبوب الغاز تحديداً باعتباره الإجابة الأسهل عن نقص الطاقة الذي تعانيه باكستان. فالمشروع البديل لجلب الغاز من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان يواجه تعقيدات كبيرة، كما أنه لن يعفي باكستان من ضرورة تحسين علاقتها مع إيران، فتركمانستان وجمهوريات آسيا الوسطى خاضعة لنفوذ روسيا حليف إيران القوي، فضلاً عن مروره بولاية هيرات، وهي من مناطق نفوذ إيران في أفغانستان (كما توضح الخريطة أعلاه).

تمتلك إيران ورقة أخرى يمكنها استخدامها ضد باكستان إذا ما استجابت لطلب السعودية وشاركت في عاصفة الحزم، وهي «أفغانستان»، فطهران يمكنها أن توسع دعمها لمجموعات أفغانية مناوئة لباكستان، كما يمكنها أيضاً تسهيل طموحات الهند في أفغانستان، وخصوصاً أن دلهي تبدو متحفزة لإيجاد موطئ قدم لها هناك، تتمكن عبره من معادلة النفوذ الباكستاني والطموح الصيني. يمكن الإشارة في هذا

(38) Safdar Sial, An analysis of emerging Pakistani-Iranian ties, The Norwegian Peacebuilding Resource Centre ,Report, April 2015,p2 http://www.peacebuilding.no/Regions/Asia/Pakistan/Publications/An-analysis-of-emerging-Pakistani-Iranian-ties

السياق إلى أنه وبعد فترة وجيزة من تسلم ناريندرا مودي السلطة في مايو (أيار) 2014، عرضت الهند دفع قيمة أسلحة ومعدات عسكرية روسية لصالح الجيش الأفغاني. ويصف المحللون ذلك بأنه تغيير مثير في قواعد اللعبة، من شأنه أن يؤجج المنافسة الإقليمية في أفغانستان[39]. بعد الاتفاق النووي دعت إيران الهند للاستثمار في مشروعات بنى تحتية لديها، بما فيها تطوير ميناء «شاباهار» الاستراتيجي الذي يمكن أن يكون بديلاً عن ميناء «غوادار» الباكستاني، ويمكن أن يوفر مدخلاً للهند إلى أفغانستان وآسيا الوسطى[40]. كما يبدو أن موسكو تدعم دوراً أكبر لإيران في أفغانستان بعد أن أقلق تقدم طالبان في الولايات الشمالية جمهوريات آسيا الوسطى، التي تنظر لها روسيا على اعتبارها حدودها الجنوبية.

يبدو في الأخير أن باكستان الساعية إلى استقرار أفغانستان، الذي يبدو حيوياً في ظل مواجهتها مع «طالبان باكستان»، قد بدأت تدرك أن مفتاح ذاك الاستقرار لم يعد بيدها كلياً، وأن طهران باتت تتحكم -على الأقل- في بعض منه.

رابعاً: الصين والممر الاقتصادي والاستقرار الإقليمي، فيبدو أن الصين (الحليف التاريخي لباكستان) هي أيضاً عامل أسهم في اتخاذ إسلام آباد لذلك القرار، فبالإضافة إلى الاستجابة الحذرة للصين تجاه أزمات المنطقة، وتفضيلها إيجاد حلول دبلوماسية لقضايا الإقليم، تبدو الصين مستعدة للانخراط أكثر في مشروعات اقتصادية كبيرة في جنوب آسيا، وهو ما يدفعها إلى التأثير على باكستان لتأسيس علاقات صداقة مع جيرانها. فمع مشروعات اقتصادية بالضخامة التي تفكر فيها الصين، يعد الأمن متطلباً أولياً.

---

(39) حول المشروعات التي تنفذها الهند في أفغانستان انظر:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0YQ0CM

حول تزايد حدة السباق الصيني الهندي للوصول إلى أفغانستان

http://www.alriyadh.com/751034

(40) Safdar Sial, Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations p 5.

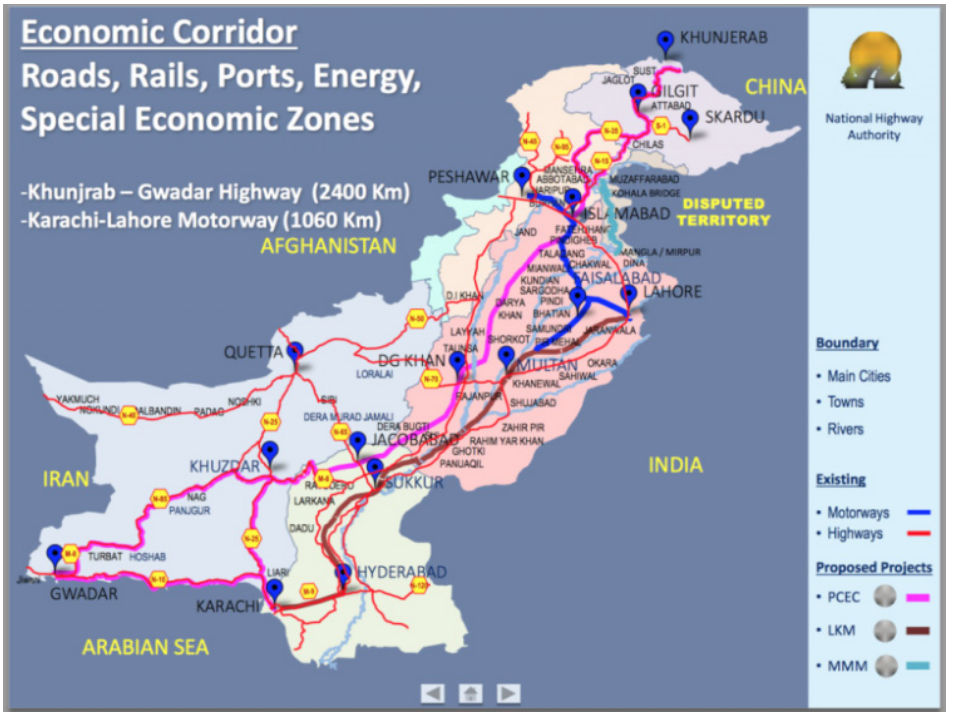

يتمثل محور الاتفاق بين البلدين في ممر اقتصادي باكستاني- صيني تصل قيمة الاستثمارات فيه إلى (46) مليار دولار، يشمل إنشاء شبكة طرق، وسكك حديدية، ومد خطوط أنابيب بين البلدين. وستمتد شبكة الطرق إلى نحو ثلاثة آلاف كليومتر بين «غوادر» في باكستان إلى إقليم «شينجيانغ» في غرب الصين، ويوفر المشروع للصين مدخلاً مباشراً إلى المحيط الهندي وما وراءه، ويمثل تقدماً كبيراً في طموحات الصين لتعزيز تأثيرها الاقتصادي في وسط آسيا وجنوبها، وهو يفوق ما تنفقه الولايات المتحدة في باكستان. وبحسب مشاهد حسين سيد، رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الباكستاني، فإن تلك المشروعات دليل على أن: «باكستان بالنسبة للصين الآن ذات أهمية محورية. وينبغي أن ينجح هذا ونراه ناجحاً»[41].

باكستان -من ناحيتها- تأمل في أن تعزز الاستثمارات اقتصادها المضطرب، والمساعدة في الحد من نقص الطاقة المزمن، وأن تمكنها هذه الاستثمارات من

(41) الصين تعلن إنشاء طريق سريع بـ46 مليار دولار مع باكستان، 20 أبريل (نيسان) 2015، بي بي سي عربي، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/04/150420_china_pakistan_highway

التحول إلى مركز اقتصادي إقليمي، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الباكستاني حينما قال: «إن الخطة ستحول باكستان إلى مركز إقليمي، وتوفر للصين طريقاً أقصر وأقل تكلفة للتجارة مع معظم بلدان آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا». قبل أن يضيف بشكل حاسم أن: «الصداقة مع الصين هي حجر الزاوية للسياسة الخارجية الباكستانية»[42].

وإذا أضفنا أن إيران عبرت عن رغبتها في أن تكون جزءًا من الممر الاقتصادي، حيث إن موقع إيران بين آسيا والشرق الأوسط يسمح للصين بالتوسع وتمديد المشروع لاحقاً نحو أوروبا، أو بعبارة الرئيس الصيني «حزام واحد طريق واحد»[43]، سندرك كيف أن أمن الإقليم قد صار مترابطاً، وأن مصلحة باكستان تبدو في استقرار جوارها ممن تمتلك حدوداً معهم لا مع تلك الدول التي لا تشترك معها في أي حدود.

(42) http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/4/21/

لمزيد من التفصيل حول مشروع الممر الاقتصادي وأهميته لباكستان انظر:

Moonis Ahmar, Strategic Meaning of the China-Pakistan Economic Corridor, Strategic Studies, Institute of Strategic Studies Islamabad Vol. 34 and 35 Winter 2014 and Spring 2015
http://issi.org.pk/wp-content/uploads/2015/12/Moonis-Ahmar_3435_SS_41_20142015.pdf.

(43) Safdar Sial, Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations, p 5